البيئة والتنمية المستدامة
تجربة الجزائر

عمارة هدى
أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2-

ملخص

يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد قاعدة قانونية بين جميع البلدان لخلق التوازن بين التنمية المستدامة والسكان والبيئة، كون عدد السكان في تزايد مستمر مقارنة بالموارد الطبيعية التي تتناقص بشكل مستمر، والحاجة تقتضي زيادة استهلاك الموارد الطبيعية بكثرة، وهو ما أدى إلى التلوث البيئي وإهدار الطاقات البيئية الممكنة. ومن هذا المنطلق تسعى التنمية المستدامة إلى المحافظة على البيئة ومعالجة كل نواحي الضرر الذي ألحقه الإنسان. وعليه تناولنا في هذه الدراسة علاقة البيئة بالتنمية المستدامة مع ذكر أبعاد وأهداف هذه الأخيرة. ولتوضيح أكثر لعلاقة البيئة بالتنمية المستدامة عرضنا إستراتيجية التنمية المستدامة مع ذكر تجربة الجزائر في هذا المجال.

Résumé

La communauté international tente de trouver une base juridique entre tous les pays pour créer un équilibre entre le développement durable et la population et l'environnement , le fait que le nombre de la population continue a augmenter, et la nécessité exigent une augmentation de la consommation des ressources naturelles et ce qui conduit a la pollution environnementale et de gaspilles l'énergie de l'environnement possible. De ce point de vu le développement durable cherche a partager l'environnement et le traitement de tous les dégâts causer par les humains, Et suite à cela nous avons traités dans cette étude la relation entre l'environnement et le développement durable et les objectifs de ce dernier. Et pour clarifier de plus la relation de l'environnement et le développement durable en vas présenter la stratégie de développement durable avec expérience de l'Algérie dans ce domaine.

مقدمة

إن من أكثر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، مشاكل التنمية وحماية وتحسين البيئة البشرية، وقد أعطيت اهتماما وأولوية في إطار الأمم المتحدة والهيئات

الدولية الأخرى، حيث كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية (1972) البداية الحقيقية للاهتمام بهذه العلاقة ، إذ أصدر مؤتمر استوكهولم وثيقة دولية، تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعوا كافة البلدان والمنظمات الدولية إلى التحلي بروح المسؤولية واتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث الطبيعية والعمل على تطوير هذا المبتغى (سليمان الرياشي ،ص **238**)، وبعدها انعقد مؤتمر "البيئة والتنمية" الذي أشتهر ب (مؤتمر قمة الأرض) (يعد أكبر اجتماع عالمي إذ ضم ممثلي **178** دولة وحضره أكثر من مائة من رؤساء الدول والحكومات) واستهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.

أما على المستوى الداخلي، استطاعت الجزائر خلال العقد الأخير من الألفية الثالثة أن تقفز قفرة نوعية وكمية في إعداد وسن التشريعات المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، والتصديق على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في هذا الإطار ما جعلها تتحمل الالتزامات الثقيلة، ما أدى بالجزائر إلى سن قانون حماية البيئة 03-10 في إطار التنمية المستدامة.(القانون رقم **03-10** المؤرخ في **2003/07/20** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج،ر العدد **43**).

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكاليات التالية: - ما هي علاقة البيئة بالتنمية المستدامة ؟ - ماهي أبعاد التنمية المستدامة وفيما تتمثل أهدافها ؟ - ما هي إستراتيجية التنمية المستدامة، مع عرض لتجربة الجزائر؟ ومن خلال ما سبق إرتأينا تقسيم دراستنا إلى المحاور التالية: - المحور الأول: التعريف القانوني للبيئة. - المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة. - المحور الثالث: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة. - المحور الرابع: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها. المحور الخامس: إستراتيجية التنمية المستدامة..تجربة الجزائر.

المحور الأول: التعريف القانوني للبيئة.

ينظر القانون إلى البيئة باعتبارها قيمة من قيم المجتمع التي يسعى القانون لحمايتها، ومع ذلك فإن البحث في المفهوم القانوني للبيئة يستدعي بيان مفهومها في التشريعات وفي الفقه القانوني.

1- مفهوم البيئة في التشريعات.

عرف القانون الجزائري رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، البيئة بمفهومها الشامل وذلك يتضح بالرجوع إلى الأحكام العامة للقانون الذي يهدف إلى

حماية الطبيعة والحفاظ على الحيوان والنبات، والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها حيث "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، الماء، الجو، الأرض، باطن الأرض، النباتات الحيوانات، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية (راجع المادة (**04**) من قانون **03-10** سابق الذكر).

يلاحظ من خلال التعريف السابق، أن المشرع الجزائري لم يقتصر على المفهوم الضيق للبيئة والمرتكز فقط على الوسط الطبيعي بل وسع نظرته إلى عناصر أخرى التي يحميها الإنسان بواسطة أنشطته، غير أن المشرع الجزائري قد تفطن لخطر تدهور الموارد الطبيعية وأعتمده كمبدأ من المبادئ التي يتأسس عليها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. (د. علي سعيدان **2008** ص **9**).

أما المعنى الضيق الذي سلكه بعض المشرعين، فيتمثل في اقتصار البيئة لديهم على العناصر الطبيعية المكونة للوسط الطبيعي كالماء، الهواء، التربة.

و من القوانين التي تثبت هذا المنحنى، القانون الفرنسي الخاص بالمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة، طبقا لهذا القانون الصادر في **19** جويلية **1976**، البيئة تقتصر على الطبيعة فقط دون أن تمتد إلى عناصر أخرى وكذلك القانون البرازيلي والقانون الليبي والقانون البولندي (.د. عادل ماهر الألفي **2009**،ص **115**). أما الفقيه الفرنسي (ميشال برييور).Prieur Michel يرى بأن مفهوم البيئة مفهوم متقلب متغير ومتلون(Michel Prieur, 1991, P 01)

يتضح مما سبق أن التحديد التشريعي للبيئة في التشريعات البيئية المختلفة أتى معظمه لوصف البيئة وبيان عنصريها الطبيعي والصناعي دون أن تفرد التشريعات تعريفا جامعا مانعا لها، بل كل ماذكرته من عناصر البيئة فهو على سبيل المثال لا الحصر ويرجع ذلك إلى أن مصطلح البيئة هو مصطلح واسع المفهوم لدرجة التي لا يمكن معها إدراجه في تعريف جامع مانع له.

2 - مفهوم البيئة لدى الفقه القانوني

لم يتفق الفقهاء بصدد إيراد تحديد لمفهوم البيئة وذلك يرجع أساساً إلى صعوبة وضع مفهوم قانوني للبيئة بسبب غلبة الصبغة القانونية التي تدفع رجل القانون إلى التحديد والدقة في اختيار الألفاظ أملاً في الوصول إلى تعريف يكون شاملاً لما يندرج تحته ومانعا من دخول غيره فيه (د.داوود عبد الرزاق الباز، **2006** ،ص **34**)، عرف بعض الفقهاء البيئة بأنها "الوسط أو المكان الذي يعيش

فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية" (د. أحمد عبد الكريم سلامة، **1997**، ص **64**). أو "الوعاء الذي يحتضن الكائنات الحية بما فيها الإنسان" (إبتسام سعيد المكاوي، **2008**، ص **28**).

وهناك من عرفها باعتبارها " الوسط الذي يحيا فيه الإنسان والتي تنظم سلوكه ونشاطه مجموعة من القواعد القانونية المجردة ذات الصبغة الفنية على نحو يحفظ عليه حياته ويحمي صحته مما يفسد عليه ذلك الوسط والآثار المترتبة على مثل هذا النشاط (د.داوود عبد الرزاق الباز، نفس المرجع، ص **35**)

يلاحظ أن هذا التعريف ركز على المعنى الواسع للوسط أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والذي يشمل الوسط المادي وما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض وفضاء وما ينشئه الإنسان بنفسه من مصانع ومستشفيات وطرق وجسور وغيرها من المنشآت، كذلك يشير التعريف إلى المزاوجة بين القانون والصيغة العلمية أو الفنية للمتخصصين في مجالات العلوم الأخرى مؤكداً على حماية وتحسين البيئة. ومن هذه المحاولات الفقهية لتعريف البيئة نجد أن نتيجتها غائية وتتمثل في الحماية والحفاظ على البيئة، وهي بالأساس حماية وحفاظ على الدولة باعتبارها قيمة سياسية واجتماعية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

إن العدالة بين الأجيال تقتضي السعيّ لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الحياة والتمتع بفرص معقولة في التنمية والموارد والرفاهة (عبد الناصر زياد هياجنة، **2012**، ص **115**)

وتأكيداً لفكرة العدالة بين الأجيال ورد في المبادئ (12،8) من مؤتمر استوكهولم، " بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لأجل تأمين بيئة ملائمة لحياة وعمل الإنسان وتضمنت أهمية التنسيق والتوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية البيئة والتخطيط الرشيد، وهو الوسيلة الأمثل للتوفيق بين تحقيق التنمية الشاملة وبين الحفاظ على البيئة ومواردها (د. حيد المولى، **2016**، ص **149**).

كما ورد في (المبدأ الثامن) من مبادئ مؤتمر قمة الأرض (1992) " يجب على الدول التخلي عن وسائل الإنتاج والاستهلاك التي تتعارض مع تحقيق نمو دائم ورفع مستوى معيشة الشعوب". وأيضاً (المبدأ الخامس والعشرون) الذي يؤكد على أن السلام والتنمية وحماية البيئة جميعها أمور ووسائل مترابطة ومتداخلة يعتمد بعضها على بعض (د. ماجد راغب الحلو، **2007**، ص **26**)

وفي عام 2002 ،عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج، والذي أكد على أهمية تنفيذ أجندة القرن" الحادي والعشرين"، وتحقيق أهداف الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000، بالإضافة إلى تركيزه على قضايا أساسية تواجهها البشرية وهي القضايا "الخمس" التي عرضها السكرتير العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " سابقاً والتي عرفت باسم مبادرة ويهاب Wihab أي الماء – الطاقة- الصحة – الزراعة – التنوع البيولوجي (الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، **2007**، ص **30**) .

أما على المستوى الإقليمي، قدمت جامعة الدول العربية مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" بجوهانسبرج 2002" وتضمنت المبادرة المجالات الآتية: السلام والأمن، الحد من الفقر، السكان والصحة، التعليم والتوعية، إدارة الموارد، الاستهلاك والإنتاج العولمة والتجارة والاستثمار.

وقد اعتمدت القمة العربية في عام 2004 المبادرة العربية للتنمية المستدامة وأجازت قمة الجزائر عام 2005 مخطط تنفيذها، وتعتبر التربية البيئية جزءاً أساسياً من المبادرة العربية للتنمية المستدامة (الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، نفس المرجع، ص **31**).

أما بالنسبة لتعريف التنمية المستدامة فهي عبارة عن تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (Alaine Beitone et d'autres, 2001, p 27)

وهو التعريف الذي جاءت به لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة "بريتلاند".

في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر، مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية لا سيما في المجال البيئي،معتمدة على ثلاث وسائل هي،وضع إطار قانوني صارم متخصص ،مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية،وضع رسوم خاصة لحماية البيئة ،تدفع للمؤسسات لمراقبة نشاطاتها ،إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي ،كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط آنفا(أ،مطور أسماء،**2008**،ص**194**)،كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة (04) من القانون 03-10 كالتالي "التنمية المستدامة

مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية الحاجيات الحاضرة والمستقبلية (المادة **04**، من القانون **03-10** والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، سابق الذكر) (لمزيد من التفصيل أنظر د. سعيداني علي **2015**، ص **75**)

على ضوء ما تقدم نجد أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً (محمد صالح الشيخ ،**2002**،ص**93**)

المحور الثالث: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية " **1972**" البداية الحقيقي للاهتمام بهذه العلاقة، إذ تمت مناقشة وجود إمكانية لتحقيق تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة.

إن رأي دول العالم الثالث بالتنمية كأولوية مطلقة بات مشكلة أثناء التحضير لمؤتمر استوكهولم ،إذ أن هذه الدول لم تحبذ وبصورة مبدئية فكرة أن تعاون جميع الدول من أجل حماية البيئة يعد أمراً ضرورياً، وأن الدول النامية التي ترغب بأن تصبح دولاً صناعية لا تعطي أهمية للتكاليف البيئية، في حين كانت المشاكل البيئية مصدر قلق للدول الصناعية (د. سمير إبراهيم حاج الهيتي، **2014**، ص **98**) .

إلا أن إعلان استوكهولم وخطة العمل يوضح طبيعة تلك العلاقة، وقد كرست كثيراً من المبادئ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط لحماية البيئة.

إضافة إلى مبادئ مختلفة تتعلق بنقل المساعدات المالية والتكنولوجية واستقرار الأسعار وتقديم العون للدول النامية بقصد مواجهة التكاليف التي قد تؤخر الإجرائية الوقائية البيئية في خطط التنمية، مما دفع بدول العالم الثالث القبول بضرورة التعاون الدولي لحماية البيئة (د. سهير إبراهيم حاج الهيتي، نفس المرجع، ص **99**).

وهذا ما أكده أحد تقارير المهتمين بحماية البيئة " لقد نجح مؤتمر قمة الأرض الذي عقد عام **1992** في أن ينهض ضمير العالم إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئياً " (اسماعيل سراج، **1993**، ص **6**)

وبالرجوع لنص المادة (**04**) من القانون **10/03** التي ترى أن مفهوم التنمية المستدامة يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلة. (اسماعيل سراج، نفس المرجع، ص **7**).

لقد أدى الإرتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستدامة إلى ظهور مفهوم التنمية يوصف بالمستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار، وتهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع والتنمية والتركيز ليس فقط على الكم بل على النوع أيضا، مثال: توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول الى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية والبيئية يكمل بعضها بعضاً.

المحور الرابع: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

1-أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: البيئة، المجتمع والاقتصاد، وتتحقق عملية التنمية الشاملة بتوافق السياسات الثلاث، ولذلك فإن الجهود الهادفة الى بناء نمط حياة مستدامة تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاث مجالات رئيسية:

أ-التنمية الاقتصادية.

إن مسائل البيئة والتنمية الاقتصادية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض أصبحت الآن متشابكة تشابكاً لا يمكن فصله، فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة الى الفقر وهذا الأخير أصبح عاملاً من عوامل التدهور الإيكولوجي. (د. نادية صالح حمدي، **2003**، ص**24**)

بينما الدول التي تولي اهتماما خاصاً بالبيئة كاليابان مثلاً قد حققت نتائج متقدمة في هذا المجال، فالوصول الى مياه نقية، وصرف صحي كافي وتصريف النفايات وتحسين نوعية الهواء وانخفاض المواد الكيميائية بنسبة 60 % وأكسيد الرصاص بنسبة 50 %، فكل ذلك صاحبه نمو اقتصادي بنسبة 70 % في نفس الفترة المشار إليها للنواحي البيئية. (د. أحمد لكحل، **2015**، ص **32**)).

وبذلك تستطيع الدول النامية أن تحذو حذو الدول الصناعية في توطيد العلاقة بين البيئة والتنمية، بإتباع إجراءات تقنية واجتماعية لتحقيق هذه التنمية مع المحافظة على البيئة.

ب-حفظ الموارد الطبيعية والبيئية.

للحفاظ على التراث البيئي العالمي، والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلولاً قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد وإيقاف التلوث، وحفظ

الموارد الطبيعية على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها. (د. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مرجع سابق، ص **137**).

و قد عرف المشرع الجزائري مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية على النحو الآتي:

" مبدأ عدم تتدهور الموارد الطبيعية ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض التي تعتبر في كل الحالات جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة. (المادة **03** من القانون **1/03**) (أنظر المواد **39**، **45** و**46** من نفس القانون)، إلى جانب الحماية المقررة في القانون 10/03 هناك قوانين أخرى خاصة، نذكر منها على سبيل المثال:

- قانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه (قانون **12/05** متعلق بالمياه معدل ومتمم للقانون **03/08**).
- قانون رقم 16/08 يتضمن التوجه الفلاحي (قانون **16/08**، ج.ر عدد **46**، **2008**).
- قانون 02/01 يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة (قانون **02/01**، ج.ر عدد **77**، **2001**).

إن الهدف من كل هذه القوانين هو وضع قواعد قانونية بطريقة منسجمة وعقلانية حسب خصوصية كل وسط طبيعي ومكوناته، قصد ضمان استغلال أمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على توازن البيئة بكل عناصرها بانتهاج التنمية المستدامة. (د. سعيداني علي، مرجع سابق، ص **98**).

وفي نفس الإطار أكدت أجندة "21" الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، على أن التنمية المستدامة للسكان ينبغي أن تراعي الاعتبارات التالية:

-يجب أن تكون السياسات السكانية جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة.

-الدول مطالبة بمعرفة الطاقة الاحتمالية لسكانها على الموارد الأرضية، وينبغي أن يوجه اهتمام اجتماعي الى محدودية الموارد مثل الماء، الأرض، العوامل البيئية الأخرى.

-تتطلب التنمية البشرية المستدامة برامج صحية انجابية تهدف الى خفض معدل وفيات الأمهات والرضع، والرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة.

- يجب أن تتعامل استراتيجيات التنمية مع متطلبات النمو السكاني، وصحتهم وأثر ذلك على النظام البيئي والتكنولوجيا والموارد. (الدليل المرجعي للشباب العربي للمحافظة على البيئة، مرجع سابق، ص **51**).

2-أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

وذلك يكون بضمان حق الأجيال القادمة في الثروة دون نسيان الأجيال الحاضرة، فلو نفذ مخزون الأرض من أحد الموارد الباطنية كالبترول مثلاً، فهذا يؤدي الى هضم حق الجيل القادم في هذه الثروة، وبالتالي لابد من البحث عن آلية تضمن حق الجميع وبالتساوي. (ابن عمارة محمد، **2008**، ص **241**).

ب- تحقيق نوعية أفضل للسكان.

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان، في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسياً وروحياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا الكمية، وبصورة عادلة ومقبولة وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يعترف بحق البشر، ونوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسية. (عثمان محمد غنيم وماجد أحمد أبو زنط، **2007**، ص **28**).

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.

يتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استعمال المتاح منها والجدية في تحسين نوعية حياة المجتمع دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر مسيطراً عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

فالتكنولوجيا هي وسيلة لحماية الطبيعة من ناحية وأداة للربح الاقتصادي من ناحية أخرى، والتنمية المستدامة تؤكد على ضرورة تحريض التكنولوجيا على الفعل التقني وحسن توظيفه في مجال الوسط الطبيعي أو غير الطبيعي. (منصف الخذري، **2008**، ص **80**).

غير أن هذه الأهداف السابقة تعرف عوائق كثيرة تحول دون الوصول إلى حماية فعالة للبيئة، هذه العوائق تعددت، منها ما هو مالي يتمثل في صعوبة إيجاد موارد مالية داخلية غير كافية أو صعوبة الحصول على موارد مالية خارجية لارتباطها بمصالح عالمية تقودها المنفعة الاقتصادية، أضف الى ذلك نقص على مستوى الخبرات سواء كانت على المستوى البشري أو على مستوى التجهيزات التقنية. (منصف الخذري، نفس المرجع، ص**81**).

وما يزيد الإشكال عمقا أن شعوب العالم الثالث غير مدركة لهذا الطرح، حيث أن الحس البيئي ما زال لم يتطور بالمعنى الصحيح ،إذا ما قورن بالمجتمعات الأوروبية، مما يجعل العمل على تعميق الثقافة البيئية في الدول النامية بجميع الوسائل أمرا مصيريا.

المحور الخامس: استراتيجية التنمية المستدامة - تجربة الجزائر –

1- استراتيجية التنمية المستدامة.

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي.

كما تتطلب عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وضع آليات وسياسات وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق التكامل بينها.

ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها مايلي:

-إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

-وضع آليات قانونية مناسبة وآليات لتنفيذها تحكم القوانين واللوائح التنظيمية والعلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقة بين الناس وبيئاتهم وبينهم وبين بعضهم

-وضع تشريعات وآليات لتنفيذها

-التنسيق الفعال

-الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة

- تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة واشراكها في تلك العملية وتدعيمها. (الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **2002**، ص **12 و14**).

2- التجربة الجزائرية.

مع تزايد الإهتمام بقضايا حماية البيئة وبروز نظرية التنمية المستدامة، أخذت الدعوة الى ضرورة التخطيط ووضع استراتيجية وخطة عمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة،بهدف اعادة ربط التحول البيئي بالتحول الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر ومواجهة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة (تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، **2005**، ص **27**).

أ- ركائز وأهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة.

تتركز الإستراتيجية الوطنية للبيئة على:

-مصداقية التنظيم

-متابعة وتطبيق التشريع

-صلابة القدرات المؤسساتية

-التصميم الجيد للأدوات الاقتصادية والمالية

كما تهدف الى أربعة (**04**) أهداف استراتيجية كبرى ذات نوعية لحماية البيئة والتنمية المستدامة وتتمثل في:

-تحسين صحة ونوعية معيشة المواطن

-المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين منتوجاته

-تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية

-حماية البيئة الشاملة (التنوع البيولوجي، محاربة التصحر، حماية المناطق الرطبة..) (**تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 27، مخطط وطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية، ص 13**).

ب-تنفيذ الإستراتيجية.

أمام الأزمة البيئية التي تعيشها الجزائر سواء تلك التي تقود إلى أسباب إيكولوجية وأسباب مؤسساتية أو أسباب تتعلق بالسياسات والبرامج المتخذة. (**مخطط وطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة، ص 10**)، كان لزاماً على الدولة أن تعد استراتيجية وطنية لمواجهة هذه التحديات، فبادرت بوضع مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ضمن إطار استراتيجي عشري **2001-2011**، بهدف تخفيف آثار تدهور البيئة على مختلف الأوساط وتطابق الانتقال الاقتصادي مع الانتقال البيئي وإرساء الجزائر عن طريق التنمية المستدامة. (**تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 21**).

كما يقترح تدعيم الإطار القانوني ببناء طاقات مؤسساتية ناجعة،وإدخال الأدوات الاقتصادية والمالية،وتحسين الإدارة البيئية لدعم برنامج الاستثمارات ذات الأولوية "**2001-2004**" والسماح بانجازها في أحسن الظروف،و لقد كان هذا المخطط موضوع ندوة دولية للشروع في تنفيده ،عقدت بالجزائر يومي "**17و18** جوان **2002**"، كما سمحت هذه الندوة بتعريف شركاء الجزائر بالعناصر الأساسية للإستراتجية الجديدة ومخططات العمل ،و بتقديم الأعمال التي شرع فيها والتي يزمع الانطلاق فيها ضمن مسار للتعاون الذي من شأنه تحقيق الأهداف النوعية المنوطة بالإستراتجية .

. مخطط الأنشطة ذات الأولوية **2001-2004**

شارك مخطط الأنشطة ذات الأولوية "**2001-2004**" في الأهداف الإستراتيجية السابقة بوضع التدابير المتعلقة بالشروط المؤسساتية القادرة على ضمان النجاح ،وهذا استنادا على الأسس والمبادئ التالية :

- التطبيق الأفضل للأدوات التنظيم
- الاستعانة بالأدوات الاقتصادية
- إدخال الجباية البيئية
- المساعدة الدولية في فترة التحول البيئي(مخطط وطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة، ص **17**)

ج-مبادئ الإستراتيجية الوطنية للبيئة.

ان الإستراتيجية الوطنية للبيئة تقوم على مبدأين :

المبدأ الأول: ادماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.

المبدأ الثاني: وضع سياسات عمومية فعالة ترمي الى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الإقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.(تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، **2005**، ص**21**).

د-أهمية التخطيط البيئي في تحقيق التنمية المستدامة:

يقصد بالتخطيط البيئي ،التخطيط بنظرة شاملة وواقعية ومتكاملة لكل ما يقيمه ويستغله الإنسان ضمن الحيز الجغرافي الذي يشغله،كما يتضمن معالجة كافة المشاكل البيئية الناجمة، أو التي قد تنجم ،عن استغلال وتنمية هذا الحيز وتحسين النوعية البيئية، مع الأخذ بالاعتبار بعدها الإقليمي (أ.ابن عمارة محمد،مرجع سابق،ص**239**)

من خلال هذا التعريف، يمكن أن نحدد بصفة اجمالية الأهداف المتوخاة من التخطيط البيئي الذي أصبح ضروريا ،فأول ما يهدف إليه هو:

-تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق التخطيط للمشاريع التنموية بأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية والسكان

-حماية المجتمع والكائنات الحية، حتى لا يختل التوازن البيئي والمتمثل أساسا في نظام فاعل ومتكامل العناصر ولعل أن التخطيط البيئي يساهم في جعل الأرياف والمدن أكثر ملائمة للسكن من خلال توفير السلامة الصحية للسكان ....

-ترشيد استغلال الموارد ،يهدف التخطيط البيئي إلى عقلنة استخدام واستغلال الموارد الطبيعية والحية على حد سواء

-التصدي للتلوث، عند تنفيذ أية برامج تنموية لابد من دراسة ما تسببه من تلوثات وأخطار على الوسط ككل، وهذه الأخطار سواء كانت عاجلة أم آجلة، وبالتالي يجب إجراء دراسات على الآثار التي تسببها هذه المشاريع التنموية.

إن عملية التخطيط البيئي له دور هام، من خلال رسم السياسة البيئية للدولة والمجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال التجارب الدولية في عملية التخطيط البيئي والنظر إلى متطلبات المجتمع ومعتقداته، ولا ننسى العادات والأعراف الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ في الصورة عند هذه العملية، ولعل دور الجمعيات والمجتمع المدني لا يقل أهمية في هذا الجانب، حيث يعمل على رفع الإدعاء من خلال الممارسات المذلة للبيئة.

عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى المجالات على وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية احتياجات الجيل الحاضر،و ضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل من بينها مشروع تهيئة الإقليم الجزائر ،و مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير،و مشروع الطاقة المتجددة ،فمنها مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز(عصماني خديجة ،عمومن الغالية،**2012-2013** ص**55**)، ولتحقيق هذه المشاريع والإنجازات ،وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها:

-إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية

-الإعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية

-القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية ،و في المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاقتصادية والبرامج الاجتماعية

-مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدارة النفايات المنزلية والصناعية

-التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات

-تحديث طرق وإدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز على حقوق المجتمعات والقطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية

-ضرورة المصادقة على الاتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها

-تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة وجعل العولمة عنصرا إيجابيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (مراد ناصر،**2010**،ص**155**)

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على البيئة، وتبرز أهميتها فيما أسفر عنه القرن الواحد والعشرون، سواء اتجاهنا أو اتجاه غيرنا، لما قد يثير سلوكنا البيئي من لوم الأجيال القادمة

فيجب أن لا نورث هذه الأجيال مشاكل مستحيلة الحل، ذلك أن من حقها تسلم بيئة نظيفة خالية من الملوثات، وثروات طبيعية غير مستنزفة أو مهددة، ما يقتضي ضبط السلوك في التعامل مع الموارد البيئية الطبيعية وثرواتها، بالحفاظ عليها وصيانتها من الملوثات، حتى نورثها للأجيال القادمة سليمة صالحة الاستعمال وقادرة على التنامي.

وخلاصة القول أمامنا خيارين لا ثالث لهما:

أولهما: إما نستثمر في التنمية الشاملة والمستدامة لهذا المجتمع البشري، وبالتالي تبقى حضارة هذا المجتمع العالمي العصرية باقية ومستمرة، إلى أن يشاء الله تعالى.

ثانيهما: إما تنمية جائرة ودمار لمواردها وفناء لحضارتها وإنسانيتها.

وأخيراً وباختصار، إذا أردنا تنمية مستدامة سواء لوطننا العربي الكبير أو البيئة العالمية كلها فعلينا بالتعاون والتنسيق الجماعي بين الشعوب والأفراد والحكومات، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لنا وللأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة من التلوث والتصحر والأوبئة والمجاعات، وسخونة الأرض لتبقى حضارة بني الإنسان فوق سطح هذا الكوكب إلى أن يشاء الخالق تعالى

المراجع

الكتب

1-د. أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الإقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، 2015

2-د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والإتفاقية، مطابع جامعة الملك سعود، 1997

3-د. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

4-د. اسماعيل سراج، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل، صندوق النقد الدولي، 1993

5-أ.ابن عمارة محمد، استراتيجيات حماية البيئة، محاضرات الندوة الفكرة السابعة، مطبعة مزوار للنشر والتوزيع بالوادي،2008

6-د. حيدر المولى، الوجيز في القانون البيئي المقارن، منشورات زين الحقوقية، 2016

7-د. داوود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دار النشر للفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006

8-د. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014

9-د. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية للواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19

10-د.سعيداني علي أسس ومبادئ قانون البيئة موفم للنشر 2015

11-د. عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012

12-أ.عثمان محمد غنيم وماجد أحمد أبو زنط التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها دار الصفاء للنشر عمان 2007

13-د.عادل ماهر الألفي الحماية الجنائية للبيئة دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2009

14-د.ماجد راغب الحلو قانون حماية البيئة في ضوءالشريعة دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2007

15-أ.مطوري أسماء، التنمية المستدامة في الجزائر ،محاضرات الندوة الفكرية السابعة ،مطبعة مزوار للنشر والتوزيع بالوادي 2008

16-د.نادية صالح حمدي ،الإدارة البيئية المبادئ والممارسات ،أكادمية السادات العلوم الإدارية القاهرة 2003

17-مراد ناصر ،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ،مجلة التواصل ،عدد 26،جوان 2010،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-جامعة البليدة-

18-الأمم المتحدة إدارة الشؤون الإجتماعية والإقتصادية ارشادات لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة وورقة المعلومات الأساسية، رقم 13 ،نيويورك 2002

19-تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

20-مخطط وطني للأنشطة البيئية والتنمية المستديمة الإستراتيجية الوطنية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بدون سنة

الرسائل والمذكرات

1-منصف الخذري، التكنولوجيا وحماية البيئة في تونس، رسالة ماجستير، جامعة تونس المنار 2009-2008

2-عصماني خديجة عمومن الغالية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،تخصص :تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،2012-2013

القوانين

-قانون 03-10 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ،جريدة رسمية عدد 43 بتاريخ 20-2003-07

-قانون 05-12يتعلق بالمياه معدل ومتمم بالقانون 08-03مؤرخ في 23-01-2008 والأمر رقم 09-02مؤرخ في 22-07-2007

-قانون رقم 08-16 بتاريخ 06-08-2008 يتضمن التوجيه الفلاحي ، جريدة رسمية عدد46 بتاريخ10-08-2008

-قانون رقم 01-02 بتاريخ 12-01-2001 يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 77 بتاريخ 15-12-2001

المراجع الأجنبية

-1-ALAINE BEITONE ET DAUTRE, ECONOMIE, DALLOZ, PARIS, 2001
-2-MICHEL PRIEUR, DROIT DE LENVIRONNEMENT, DALLOZ, PARIS 1991